

الإقليمية الاتجاهات الحديثة للأنشطة البنكية ودورها في الأزمة المالية العالمية

د. عياش زويبير . جامعة أم البواقي

د. بوجعدار إلهام . جامعة قسنطينة 2

ملخص :

Résumé:

Suite aux changements économiques, financières et technologiques, de nouvelles tendances dans l'activité bancaire ont émerger , en particulier au niveau des marchés financiers, qui ont contribués de manière significative à la crise financière de 2007, principalement en traitant des instruments financiers complexes, et l'adoption de la spéculation comme une méthode de travail ; l'explosion de cet crise a révélé la gravité de ces activités, ce qui a incité de nombreuses banques à reconsidérer la restructuration de ses activités et de se concentrer sur les activités qui se sont avérés être plus sûr et plus stable au cours de la crise financière, la Comme les activités de banque de détail

لقد دفعت التحولات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية إلى بروز توجهات جديدة في النشاط البنكي، خاصة على مستوى السوق المالي، أساسا من خلال التعامل الموسع في الأدوات المالية المعقدة، واعتماد المضاربة كأسلوب عمل، حيث ساهمت هذه الأخيرة بشكل كبير في حدوث الأزمة المالية لعام 2007، حيث أن انفجار هذه الأخير كشف النقاب عن مدى خطورة تلك الأنشطة، مما دفع الكثير من البنوك إلى إعادة النظر في هيكلية أنشطتها والتركيز على الأنشطة التي أثبتت أنها أكثر أمانا واستقرارا خلال الأزمة المالية، على غرار أنشطة بنك التجزئة.

تمهيد:

لقد عرفت الأنشطة البنكية تطورا وانتشارا كبيرين في السنوات القليلة السابقة، حيث انتقلت خلالها البنوك من مجرد القيام بالوظيفة التقليدية (الوساطة من خلال الميزانية) إلى أداء مجموعة جديدة من الأنشطة تتجه أغلبها نحو نشاط السوق، وقد ارتبط هذا التطور في جانب كبير منه بالتحويلات والتطورات التي عرفت خاصة سنوات السبعينات، والتي أظهرت خلالها البنوك قدرتها على التأقلم مع هذه التحويلات، بحيث استطاعت أن تستحدث العديد من الخدمات المالية وغير المالية، وأن توسع نطاق نشاطها في السوقين النقدي والرأسمالي، غير أن ذلك جعلها أكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر، وفي نفس الوقت مصدرا مهما لظهور الأزمات المالية، خاصة في السنوات الأخيرة، مثلما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية العالمية 2007، مما يتعين على البنوك الاهتمام أكثر بنوعية الأنشطة البنكية الممارسة، من أجل تحقيق الاستقرار المالي، وتجنب خلق المزيد من الأزمات المالية.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

- كيف ساهمت الأنشطة البنكية الحديثة في نشوب الأزمة المالية العالمية 2007 ؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال ارتأينا تناول هذه الدراسة من خلال محورين، نهدف من خلالهما إلى التعرف على أهم العوامل التي ميزت فترات السبعينات والتي ساعدت في ظهور الأنشطة البنكية الحديثة، وكذا إبراز دور كل من تلك الأنشطة في حدوث واستفحال الأزمة المالية 2007، و ما خلفته هذه الأخيرة من تداعيات على تلك الأنشطة.

1- العوامل المساعدة على تطور الأنشطة البنكية :

لقد أدت مجموعة التحويلات المالية والأحداث الاقتصادية التي ميزت فترات السبعينات إلى إحداث تغيرات هامة وجذرية على مستوى النظام المالي والنشاط البنكي، والتي كان من الصعب حدوثها من قبل في ظل مجموعة من الظروف التي ميزت المحيط المالي الدولي قبل سنوات السبعينات، والتي من أهمها:

- سيطرة الوساطة البنكية واحتكار شبه تام للتمويل الاقتصادي من قبل البنوك التجارية، أي بعبارة أخرى سيادة مفهوم اقتصاد الاستدانة أو التمويل غير المباشر، و يرجع السبب في ذلك إلى أن الحاجة التمويلية للمؤسسات والحكومات كانت متواضعة بمقدور النظام البنكي تغطيتها دون الحاجة للجوء للأسواق المالية¹.
- ضعف المنافسة بين المؤسسات المالية نتيجة التخصص بفعل مجموعة القوانين والتنظيمات المفروضة من قبل السلطات النقدية، والمثال على ذلك الفصل بين عمل البنوك التجارية (التي

مجالها السوق النقدي (وبنوك الاستثمار (التي مجالها السوق الرأسمالي) في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون (GLASS- SATEGALL ACT عام 1933)².

- صرامة القوانين المفروضة من قبل السلطات النقدية على عمليات توزيع القروض والتعاملات المالية مع الأجانب، أي أن القطاع البنكي آنذاك كان قطاع مدار، ففي فرنسا مثلاً كان هناك سقف لحجم القروض المقدمة من طرف المؤسسات البنكية لابد من احترامه وعدم تجاوزه، بالإضافة إلى التدخل في سياسات الصرف وتحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدنية... إلخ.³
- في ظل الظروف والمعطيات السابقة الذكر لم تشهد الأنشطة البنكية تطوراً كبيراً وانحصر الدور الأساسي للبنوك التجارية في الوساطة التقليدية إلى جانب بعض الخدمات المالية المكملّة، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث عرفت هذه الحقبة التاريخية مجموعة من الأحداث الاقتصادية والمالية الهامة التي فتحت الباب أمام التغييرات الجذرية التي عرفتها الأسواق المالية فيما بعد، هذه الأحداث تتمثل أساساً فيما يلي:

1-1 انهيار نظام بريتن وودز: والذي يرجع لسنة 1944، هذا الانهيار كان تدريجياً إلى غاية 1971 بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قراره بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته⁴، والذي تبعه تحول معظم الدول إلى تبني نظام الصرف المعموم الذي أصبح النظام الرسمي السائد بعد اجتماع جامايكا سنة 1976، هذه الوضعية الجديدة نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة وبروز ظاهرة التضخم بقوة، مما استلزم إيجاد وسائل تغطية لهذه الأخطار الجديدة عرفت فيما بعد بالمشكلات المالية (Les Dérives Financiers) وكذلك أسواق خاصة بهذه المنتجات الجديدة كان على النظام البنكي التأقلم معها، وتحويل جزء من نشاطه نحوها.⁵

2-1 تغيير إطار وأهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية: وهذا ابتداء من سنة 1979 تزامناً مع تعيين PAUL-VOLKER على رأس FED (البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي)، وتمثل ذلك في قرار رفع أسعار الفائدة بهدف محاربة التضخم، مما أدى في بداية الأمر إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة الكساد، واضطرت الدول الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى لاتخاذ نفس السياسات، حيث ترتب على ذلك تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية (الأزمة المكسيكية سنة 1984)، وعجز البنوك عن تلبية الحاجات التمويلية للحكومات واتجاه هذه الأخيرة للأسواق المالية الداخلية والخارجية بحثاً عن مصادر تمويل جديدة، وما ترتب على ذلك من أهمية متزايدة للأسواق الرأسمالية على حساب البنوك التجارية.⁶

3-1 الضغوط التنافسية المتزايدة:

لقد عرفت البنوك ابتداء من الثمانينات أنواع مختلفة من المنافسة سواء فيما بينها أو بينها وبين أصناف من المؤسسات والشركات الأخرى، حيث تعمقت هذه المنافسة مع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات البنكية من القيود، وهو ما جاءت به اتفاقية الجات في جولة الأوروغواي عام 1994 والذي تولت تطبيقه منظمة التجارة العالمية ابتداء من جانفي 1995 ، أدى إلى اشتداد المنافسة في الأسواق البنكية.

كما تعمقت بدخول مؤسسات مالية وغير مالية بقوة خاصة في أسواق الخدمات المالية، وسعيها لتقديم بدائل تمويلية وخدمات متنوعة على نحو متكامل.⁷

1-4 التحولات المالية الكبرى: عرفت بداية الثمانينات ما يعرف بظاهرة (3D) أي (Déréglementation, Décloisonnement, Désintermédiation) (اللاوساطة، تغير القوانين وزوال الحواجز بين الأسواق المالية)، هذه الظواهر ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، التي من أهم نتائجها توسع وتنوع الأنشطة التي تقوم بها البنوك كميا ونوعيا وجغرافيا.

أ- اللاوساطة : ويقصد بها تزايد أهمية الأسواق الرأسمالية على حساب البنوك التجارية، خاصة مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عندما لجأت الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى الأسواق الرأسمالية تحت ضغط الحاجة المالية المتنامية من خلال إصدار أوراق مالية، هذا الوضع الجديد أدى إلى تراجع حصة البنوك في سوق الائتمان، وتراجع مواردها وعائداتها، لكنها لم تفقد مكانتها ضمن النظام المالي، فالعديد من المؤسسات الاقتصادية لا يمكنها بحكم حجمها دخول السوق الرأسمالي، ويبقى التمويل الوحيد المتاح لها هو القروض البنكية ضمن مهنة بنك التجزئة⁸، التي تقوم على فكرة أساسية هي تقديم قبول الودائع و منح القروض، وتقديم خدمات واستشارات أساسا للأفراد، ولأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁹

كما أن هذا الاتجاه الجديد نحو السوق ساهم في اقتحام البنوك بقوة مجال الوساطة المالية في الأسواق الرأسمالية أو ما يعرف بوساطة السوق، بحثا عن توسيع مجال نشاطها ودعمها لموقفها التنافسي، فأصبحت البنوك التجارية تلعب دور بنك الاستثمار بالتكفل بالإصدارات الجديدة في السوق الأولي، نقل وتنفيذ الأوامر في البورصات، التعامل في الأوراق المالية لحسابها الخاص... الخ، أو ما أصطلح على تسميته بمهن الأوراق المالية (Les Métiers de Titres).¹⁰

ب- تغير القواعد والقيود التنظيمية الخاصة بأعمال البنوك:

لقد اتجه التشريع في مجال القواعد والقيود الخاصة بأنشطة البنوك إلى التخفيف أو التغير من هذه الأخيرة، مما أدى إلى توسع كبير في نشاط البنوك في مجالات جديدة، كالتعامل في الأسواق المالية عن

طريق الأوراق المالية، واعتماد البنوك العديد من الأنشطة الجديدة التي ما كان لها أن تخوض فيها لولا التعبير الجذري في التشريعات التي تحكم نشاط القطاع البنكي.¹¹

هذه الظاهرة برزت في نهاية الثمانينات في الدول الأنجلوساكسونية (تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية) ثم انتشرت إلى باقي الدول،¹² والمثال على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1980 بتحرير أسعار الفائدة والعمولات عن طريق قانون Deregulation and monetary control Act، و قيام فرنسا برفع التأطير الكمي على نشاط البنوك والتخلي عن نظام الرقابة على الصرف عام 1985، وكذا التخلي عن سياسة تأطير القروض عام 1987.¹³

ج- رفع الحواجز بين الأسواق:

تعتبر هذه الظاهرة نتيجة حتمية لتغير القوانين، حيث تجلت أساسا في الاندماج المتزايد للأسواق المالية بفعل رفع التخصص عن الأنشطة المالية، بحيث أصبح من الممكن للبنوك التجارية العمل في كل الأسواق المالية (السوق النقدي، السوق الرأسمالي) وعلى المستوى الداخلي والخارجي، والمثال على ذلك هو إلغاء الفصل بين نشاط البنوك التجارية وبنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إلغاء قانون (Glass-Steagall Act) (الذي تم وضعه سنة 1933م) وذلك سنة 1999.¹⁴

1-5 العولمة المالية: برزت ظاهرة العولمة خلال السنوات القليلة الماضية كعامل أساسي مؤثر على الأجهزة البنكية عبر مختلف الدول، حيث يصبح بإمكان البنوك أن تدير محافظ استثمارية عالمية، و أن تدخل في أي وقت لأي من هذه الأسواق العالمية.¹⁵

1-6 التوريق : لقد ساهم التوريق في تعميق و تكريس الإتجاه العام الذي انتهجته المؤسسات المالية، وبالأخص البنوك التجارية، في نشاطها وهو **الإتجاه نحو السوق**، فعملية التوريق تعني بالنسبة للمؤسسات المالية إنشاء أصول مالية (قروض) ضمن نشاط وساطة الميزانية، ثم نقل هذه القروض عن طريق تقنية التوريق إلى السوق المالي لتصبح أوراق مالية متداولة تمنح للبنوك حرية كبيرة وتخضعها لضوابط قانونية أقل صرامة.¹⁶

1-7 المبتكرات المالية: يمكن تعريفها على أنها إنشاء أو تطوير منتج (مثل السندات القابلة للتفاوض(TCN) التي ظهرت عام 1985 بعد الإصلاحات التي مست السوق النقدي الفرنسي، وكذلك ظهور منتج جديد (المشتقات المالية)) أو خدمة (مثل إنشاء دفتر التوفير الشعبي عام 1982) أو سوق مالي (مثل إنشاء سوق الخيارات (MONEP) في فرنسا).¹⁷

هذه المنتجات المالية الجديدة وسعت من نطاق عمل المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية، وجعل الأسواق المالية على درجة عالية من التعقيد.

وبصفة عامة، فإن كل العوامل السالفة الذكر ساهمت بشكل كبير في تنوع وتوسع الأنشطة البنكية، والتي دأب العديد من المختصين في المجال المصرفي إلى تبويبها إلى مهن، تندرج تحت كل مهنة مجموعة من الأنشطة البنكية.

الجدول: أنواع المهن البنكية

المهنة	بنك التجزئة	بنك التمويل والاستثمار	بنك إدارة الأصول
بعض الأنشطة التي تندرج تحت كل مهنة	- تقبل الودائع - ومنح القروض. - خدمات مصرفية أساسية. - إدارة أموال الدفع. - البطاقات الإلكترونية. - عمليات المقاصة. - إدارة الممتلكات.	- النشاط في الأسواق الأولية - التعامل في الأوراق المالية لحسابه. - التعامل بالمشتقات المالية. - وظيفة صانع السوق. - القيام بعمليات التمويل. - الإدراج في البورصة. - تسيير عمليات الاندماج والاستحواذ. - تقديم الاستشارات.	- إدارة محافظ الاستثمار في إطار الوكالة. - إدارة صناديق الاستثمار بأنواعها. - إدارة محافظ خاصة بالمستثمرين المؤسسيين. - عمليات Capital Investissement

Source : Sylvie De Cousserges, Gestion de la Banque :Du Diagnostique a la stratégie,op cit,p13.

2- الأنشطة البنكية الحديثة والأزمة المالية العالمية 2007

لقد شجع الطلب المتزايد على القروض العقارية بفعل انخفاض أسعار الفائدة (السعر المرجعي 1%)¹⁸ في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قيام العديد من البنوك ضمن نشاط بنك التجزئة (مثل بنك إنديماك و وامو ، و كانتري وايد) بتوزيع قروض عقارية إلى الزبائن ذوي الدخل الضعيف أو المتغير (غير المستقر)، على اعتبار أن الزبائن الكلاسيكيين المرتبطين بالقروض العالية الجودة بدعوا ينفذون، ما جعلها تحول جزء كبير من تلك القروض إلى الفئة الأقل ملاءة الذين يشكلون أخطار عالية، حيث عرفت تلك القروض باسم قروض (subprime)، والتي عرفت ارتفاع بين 500 و 600 مليار دولار سنويا انطلاقا من 2004 إلى غاية 2007.¹⁹ و كان مبررا هذا الإقراض أن أسعار المنازل آلت إلى الارتفاع خلال الفترة التي سبقت الأزمة، وبالتالي هذا النوع من القروض لا يعتمد على المركز المالي للمقترض (كما عهده أن تقوم به البنوك من قبل) و إنما على قيمة العقار محل الرهن .

و من أجل الاستفادة من عوائد أعلى من خلال التوسع في منح القروض، قامت تلك البنوك بالتحايل على القوانين المنظمة للعمل البنكي (قوانين لجنة بال التي تفرض نسبة 8 % من رأس المال كحد

أدنى)، من خلال لجوءها إلى عملية التوريق التي تضمن لها إخراج تلك القروض من ميزانيتها، ومن ثم استرجاع قدرتها الإقراضية وعقد مجموعة جديدة من القروض، هذا بالإضافة إلى أن تلك العملية تسمح للبنوك بتحويل خطر عدم الدفع إلى الجهات التي تقبل شراء تلك القروض .

و تجدر الإشارة إلى أن عملية التوريق هذه مارسها البنوك عن طريق مهنة بنك الاستثمار، التي سمحت لها باقتحام السوق المالي من خلال إصدار أوراق مالية قابلة للتفاوض والاستفادة من العملات المرتبطة بها، ضمن ما يعرف بنموذج "إصدار القروض و توزيعها "d'octroi et cession de crédit"²⁰، ولأجل ذلك قامت بإنشاء هيئة لهذا الغرض تحول لها الأصول المورقة، تسمى مؤسسة ذات الغرض الخاص أو مؤسسة أو صندوق التوريق تدعى special Purpose Vehicle (SPV)²¹، أين تقوم بتوريق منتجات أكثر تعقداً²².

وعلى العموم فإن بنك الاستثمار يقوم بعملية التوريق من خلال سلسلة تتكون من ثلاث عمليات :²³
1- تجميع القروض (Pooling): حيث تقوم هذه البنوك بتجميع القروض التي تكون من نفس الصنف مثل قروض عقارية تصدر في مقابلها أوراق مالية من نوع RMBS(Residential Mortgage Backed Securities)، أو بطاقات ائتمانية أو قروض استهلاكية أو أية أصول مالية أخرى تصدر مقابلها (ABS(Assets Backed Securities)، أو تقوم بتجميع أنواع متباينة من القروض مثلاً أنواع مختلفة من ABS وتصدر مقابلها سندات من نوع CDO (Collateralized debt obligation) أي توريق من الدرجة الثانية.

2- عملية التفريغ (offloading): حيث أن القروض المجمعة يتم إخراجها من ميزانية بنك الاستثمار ووضعها في تلك الهياكل الخاصة (SPV)، وهي هياكل خارج الميزانية غير منظمة وغير خاضعة للرقابة.

3- عملية التقسيم إلى شرائح (Tranching): تصدر بمقابل تلك الأصول أوراق مالية مهيكلة في شكل شرائح هرمية وفق العائد و المخاطرة المرتبط بها، ينتج عنها 4 شرائح:

- الشريحة الأولى: تدعى (Super senior) تحمل تنقيط (AAA).
- الشريحة الثانية: تدعى (senior) تحمل تنقيط (AA).
- الشريحة الثالثة: تدعى (Mezzanine) تحمل تنقيط (BBB) .
- الشريحة الرابعة: تدعى (equity) لاتنقط.

وتجدر الإشارة إلى أن بنوك الاستثمار هي التي تولت عملية تقييم تلك الأوراق المالية من خلال وكالات التصنيف الائتماني التابعة لها، والتي تتقاضى أجرها منها، الأمر الذي شكل حافزاً لدى هذه الأخيرة لمنح نسبة كبيرة من تلك الأوراق أعلى مرتبة ائتمانية "أ" ثلاثية، والتي لا تعكس بالفعل حقيقة تلك

الأوراق عالية الخطورة، الأمر الذي سهل عملية توزيعها على عدد كبير من المستثمرين وخاصة البنوك، والملاحظ في هذا الشأن أن أغلب هذه الأوراق المالية ثم اقتناها من قبل نفس البنوك التي قامت بتوريق القروض وذلك من خلال صناديق تديرها ضمن مهنتها كبنك لإدارة الأصول، أو من خلال صناديق التحوط أو صناديق تدعى (spécial investment vehicules) (SIV) التي أنشأتها بغرض الاستثمار الموسع في تلك الأوراق المالية، والميزة الأساسية لهذه المنشآت أنها تدرج خارج ميزانية البنك، وبالتالي لا تخضع لقيد رأس المال المفروض على البنوك، إضافة إلى أنها لا تكون خاضعة لأية رقابة خارجية، حيث تقوم بالافتراض من الأسواق المالية عن طريق طرح سندات قصيرة الأجل من أجل تمويل عملية شراء تلك المنتجات المهيكلية والاستفادة من الفارق بين أسعار الفائدة، وتعتبر (SIV) وصناديق الحماية التي تديرها أو تمتلكها البنوك من أكبر المستثمرين في الديون المورقة مستفيدة مما يعرف بآثر "الرفع المالي (رأس مال قليل واعتماد كبير على القروض)، ما يجعلها تحقق عوائد كبيرة.

هذا إلى جانب قيامها بالتعامل في العديد من المشتقات المالية من نوع مشتقات الائتمان، ولعل أشهر هذه المنتجات ما يعرف بـ (CDS Crédit Default Swap)، وهي عبارة عن عقود يحول بموجبها خطر عدم الدفع المرتبط بمحفظة قروض إلى جهة أخرى تقبل ذلك، وهي في الغالب بنك آخر (بائع التغطية)، هنا تكون تقنية التوريق قد استعملت كوسيلة لتحويل الخطر فقط، وتسمى بالتوريق الاصطناعي (La titrisation Synthétique)²⁴، وهي بالنسبة للبنك الذي يبيع مثل هذه المشتقات مصدرا كبيرا للعائد في الأحوال العادية، لكن في نفس الوقت مصدرا كبيرا للخطر يتراكم خارج الميزانية، وقد بلغ حجم (CDS) في الأسواق المالية ما قيمته 62000 مليار دولار بنهاية سنة 2007 حسب بنك التسويات الدولية (BRI).²⁵

في خضم هذه الأزمة حققت العديد من البنوك أرباح طائلة، خاصة من خلال أنشطتها المرتبطة بالسوق المالي على خلاف غيرها من الأنشطة، وحسب بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي فإن تلك البنوك حققت أرباحا وصلت إلى 189.3 مليار دولار عام 2006، مقابل 165.9 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة 14.10%، ضمن هذا المبلغ أكثر من الربع يعود إلى عمليات عملية التوريق²⁶، غير أن استمرار ذلك الوضع كان مرهون بشكل مباشر بمدى ثبات أسعار الفائدة من جهة، وباستمرار ارتفاع أسعار العقارات من جهة أخرى، لكن قرار (FED) رفع أسعار الفائدة من 1% إلى 5.25% سنة 2006، وانخفاض سعر العقار بأكثر من 20% في نفس السنة، أدى إلى تزايد حجم القروض المتعثرة لدى بنوك تجزئة (والتي استطاعت تغطية جزء كبير منها من خلال أموالها الخاصة)، وحدث خسائر كبيرة تحملتها البنوك من خلال أنشطة بنك الاستثمار وإدارة الأصول، فانهيار أسعار الأوراق المالية الناتجة عن عملية توريق القروض العقارية وانخفاض قيمتها بشكل كبير، وعدم القدرة على تسيلها نتيجة توقف عمل

الأسواق المالية، ساهم في انهيار العديد من صناديق الاستثمار التي كان البنك يديرها أو يمتلكها، (حيث وصلت خسارة الصناديق الخاصة بدول (OECD) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2008 إلى حوالي 5,4 تريليون دولار)²⁷، وكذا انهيار العديد من بنوك الاستثمار، حيث ارتفعت الخسائر التي تحملتها إلى أكثر من 500 مليار دولار، منها 40% من الخسائر خصت خمسة بنوك هي: Citigroup، UBS، Merrill Wacovia، Lynch، Washington Mutual،²⁸ كما سجلت النتائج التشغيلية لأكبر 13 بنك استثمار منها (مورغن ستانلي، غولدمان ساكس، جي بي مورغن وغيرها) خسارة قدرت بـ 154 مليار دولار، وهي ما تعادل 12 مرة ضعف الخسائر التي حققتها في العام 2007.

29

الخلاصة :

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن الدور الكبير الذي لعبته الأنشطة البنكية الحديثة في حدوثها واستفحالها، خاصة المتجهة منها نحو السوق المالي، من خلال عمليات التوريق الموسع للقروض العقارية، والتعامل بالمشقات المالية، والقيام بعمليات المضاربة في تلك الأوراق المالية، كما كشفت النقاب عن حجم الخسائر التي تحملتها البنوك جراء تلك الأنشطة، وذلك بالرغم من حجم الأرباح الكبيرة التي حققتها قبل الأزمة المالية، مما يتعين على العديد من مسيري البنوك التجارية إعادة النظر في سلم ترتيب الأولويات فيما يخص نشاط مؤسساتهم، والتحول بقوة إلى أنشطة بنك التجزئة والتركيز عليها، بحكم ما أظهرته هذه الأخيرة من نقاط قوة خلال الأزمة المالية من: استقرار العائد، الدقة في إدارة الخطر، التقيد بقواعد الاحتراس، استقرار الموارد (الودائع) ...

الإحالات:

¹ بن نعمون حمادو ، أزمة الرهن العقاري ، أسبابها و تداعياتها، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 5-6 ماي 2009 ، ص 2.

² Gunther Capelle-Blancard, Nicole Coudec, severine Van Delanoite , Les marches Financiers en Fiches. Editions ELLIPSES, Paris, 2004, p 23.

³ Sylvie De Cousserges, Gestion de la Banque : Du Diagnostique a la stratégie 4em édition, Dunod, Paris, 2005, Page 40.

⁴ Charles p. kindleberger, Peter H. lindert, Economie internationale, 7em édition, economica, paris, 1983, p1

⁵ Gorge H. Hempel, Donald G. Simonson, and Alan B. Coleman, Bank Management Texts and Cases, Fourth edition, John Willey Inc, Canada, 1994, Page 30-32

⁶ بن نعمون حمادو، مرجع سابق، ص 3 .

⁷ عبد المنعم راضي، فرج عزت : اقتصاديات النقود و البنوك ، البيان للطباعة و النشر ، مصر ، 2001 ص 274.

⁸ Gunther Capelle-Blancard, Nicole Coudec, severine Van Delanoite , op.cit, p 24.

⁹ Sylvie De Cousserges , op.cit, Page 13.

¹⁰ Ibid, p7.

Arnaud De Servigny, « Le Risque de crédit :Nouveaux enjeux Bancaires » 2iem¹¹
Edition, Dunod, Paris, 2003, Page, 178-179.

¹² Sylvie de coussegues , gestion de la banque, 2em édition, dunod ,paris ,1996,p 15

¹³ Gunther Capelle-Blancard, Nicole Coudec, severine Van Delanoite, op.cit, p25.

¹⁴ George H.Hampel and co, op-cit, Page 22-25.

¹⁵ مصيطفى عبد اللطيف ، بلعور سليمان ، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و استراتيجيات مواجهتها
"مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري " ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية
الجزائرية و التحولات الاقتصادية " الواقع و التحديات" ، مرجع سابق ص 249 .
¹⁶ محمد صالح الحناوي ، جلال ابراهيم العبد ، بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ،
الاسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص237.

¹⁷ Gorge H.Hempel, Donald G.Simonson, and Alan B.Coleman, loc.cit.

¹⁸ مصطفى الفحل ، الأزمة المالية العالمية ، جامعة حلب ، سوريا، 2009/ 2008 ، ص 2، على الموقع:
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06.pdf>

¹⁹ SylvieTaccola -Lappierre ,la crise du subprime, université du sud Toulon-var , région
et développement n°26 ,2007,p4

²⁰ Sandra moatti, la machine à dettes, revue Alternatives économique,n°274 novembre
2008,, p 49.

²¹ Thirry Granier, Coryne Jaffaux , La Titrisation ; Aspects Juridique et Financier, 2iem
. Edition, Economica, Paris, 2004, Page 214-215

²² Sandra moatti, op.cit , p50

²³ Michel Aglietta, Comprendre la crise du crédit structuré, la lettre du CPII n°275, la
documentation française, paris, Février 2008, p 2.

²⁴ Thierry Granier, Corynne Jaffaux, « La Titrisation ; Aspects Juridique et Financier. »
2iem ,Edition, Economica, Paris, 2004, Page 184-193.

²⁵ <http://www.agefi.fr/articles/le-marche-des-cds-voit-son-risque-relativise-105>

²⁶ SylvieTaccola -Lappierre ,op.cit,p4.

²⁷ محمد أحمد معيط، استثمار أموال الضمان الاجتماعي في ظل الأزمة المالية، المؤتمر العربي للضمان
الاجتماعي، 19- 21 ديسمبر 2009، مصر، ص18

²⁸ Quelles sont les perspectives pour les banques d'affaires ? Sur :

<http://www.oboulo.com/perspectives-banque>, consulté le 07/10/2015 à 19:50.

²⁹ سعيد عبد الله الشيخ، 3 تحديات أمام البنوك الاستثمارية في ظل الأزمة المالية العالمية، على الموقع
www.aleqt.com/2009/04/29/article-222544.html